المحور الثالث: مراحل إعداد البحث العلمي

حتى يتمكن الباحث العلمي من إنجاز بحثه بأقل جهد ووقت، وحتى يتوصل إلى بلوغ هدفه، لابد له من إتباع جملة من المراحل المتتالية، والتي يمكن حصرها في كل من مرحلة إختيار الموضوع (أولا)، جمع المصادر والمراجع (ثانيا)، تبويب وتقسيم الموضوع (ثالثا)، تخزين المعلومات (رابعا)، القراءة والتفكير (خامسا)، ومرحلة الكتابة والتحرير (سادسا) ، يتم بيان كل منها كالآتي.

أولا - مرحلة اختيار الموضوع:

تعد مرحلة اختيار الموضوع أولى مراحل إنجاز البحث العلمي عامة والقانوني خاصة وأهمها، حيث تؤسس عليها بقية المراحل، فالاختيار الجيد للموضوع يساعد على التوصل إلى نتائج واقعية سهلة التطبيق والتعميم، وليتمكن الطالب خصوصا والباحث عموما من الاختيار الجيد لموضوع بحثه لابد من توفر جملة من الشروط والمعايير، والعوامل منها ما يتعلق بالباحث، ومنها ما يتعلق بموضوع البحث.

1 -ففيما يتعلق بالشروط المتعلقة بالباحث ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الشروط والمهارات تساعده على إنجاز بحثه بأقل جهد ووقت منها:

أ - الرغبة الشخصية في تناول ذلك الموضوع.

ب - القدرة الذهنية والعلمية.

ج - القدرة اللغوية لاسيما في الدراسات المقارنة.

د - القدرة الاقتصاية أي توفّر المال الكافي لانجاز البحث.

هـ - الصبر والمثابرة وغيرها...

2 -أما فيما يتعلق بالشروط المتعلقة بموضوع البحث والتي يجب على الباحث مراعاتها متعددة الجوانب ومختلفة يذكر منها :

أ - إلزامية التأكد من أن المشكلة البحثية الأساسية التي شغلت بال البحث ونبهت فكره ودفعته لاختيار ذلك الموضوع دون غيره من الموضوعات. **قابلة للحل**، ذلك أن هناك مشاكل غير قابلة للحل، فعليه إذن أن يكون منذ البداية ملما بطبيعة المشكلة ومدركا لكل ملابساتها.

ب - **تتوفر لها مراجع** ومعلومات كافية، كون أي باحث لاسيما إذا كان طالبا ليس بالمدرك لكل شيئ، بل يفتقر إلى حقائق ومعلومات تتوفر عند المختصين والباحثين ممن سبقوه في تناول الموضوع، لذلك عليه أن يتأكد من وجود المراجع اللازمة لبحثه، وإلا فإنّه لن يتقدم في بحثه، وسيصل إلى طريق مسدود وخصوصا ما تعلق بالبحوث النظرية

ج- **تستحق الدراسة**، لأن مجرد وجود مشكلة ما لا يكفي لاختيارها لتكون موضوع بحث، بل يجب أن تكون هذه المشكلة مهمة على كل المستويات بما فيها الأكاديمي، كون البحث العلمي الحقيقي هو الذي يضع غاية له تحقق مصلحة للمجتمع، إذن على الباحث أن يتأكد من أن المشكلة مهمة ومثيرة، وهذا يحتم عليه اختيار بحثه من المشاكل التي هي محل اهتمام الجمهور، وتشكل قضايا وطنية مطروحة للبحث أو قضايا

عالمية تثير اهتمام الرأي العام العالمي) 1(

د - **لم تستوف حقها من الدراسة**، أي على الباحث أن يتأكد من أن موضوع ومشكلة البحث ما زالا بحاجة إلى البحث أي لم يستوف القدر الكافي منه، ولم يتم ايجاد حل نهائي وفعال لها.

هـ -**أن يكون الموضوع المراد دراسته يدخل ضمن تخصص الباحث**، تحت طائلة الرفض الشكلي لعدم التخصص فيضيع بذلك جهده سدى، لذلك تسعى الجامعات الجزائرية على غرار باقي الجامعات العالمية إلى ضمان تقديم دروس للطلبة تتعلق بمجال التخصص من كل جوانبه، لاسيما في مرحلتي الليسانس والماستر، تختلف مدتها من بلد إلى آخر، ففي الجزائر وبعد اعتناق نظام ل م د)، تقدم دروس متخصصة للطالب تخصصا عاما لمدة سنتين في مرحلة الليسانس تسبقها سنة جذع مشترك

المحور الثالث : مراحل إعداد البحث العلمي

تقدّم فيها مداخل العلم الذي اختاره الطالب، ثم تليها سنة ونصف السنة في التخصص الدقيق في مرحلة الماستر ليخصص النصف المتبقي لإعداد مذكرة التخرج، تليها ثلاث سنوات ينشغل فيها الطالب في التعمق في التخصص الأدق المقترح في مشروع الدكتوراه، تتوج بإنجاز أطروحة في هذا المجال.... الخ.

و- أن تكون للموضوع محل الدراسة قيمة ومكانة علمية حيث يساهم في إضافة معارف جديدة، ويساهم في حل مشكلة بحثية شغلت بال الساسة والمفكرين والباحثين عن طريق جملة النتائج التي توصل إليها والاقتراحات التي انبثقت عنها.

-ثانيا - مرحلة جمع المصادروالمراجع:

بعد اختيار موضوع البحث واتضاح معالمه الأولية تأتي المرحلة الثانية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، والتي تتمثل في جمع المراجع والمصادر، والتي ينصرف مضمونها ومفهومها إلى جمع المادة العلمية الأولية التي تساعد في إتمام بناء الموضوع، وتكون أفكارها أساسا للمناقشة التحليل التأييد التفنيد، الإضافة، والتعديل، بغية الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة، من خلال جملة النتائج والاقتراحات المتوصل إليها، وينصح الباحث المبتدى خاصة، والطالب خصوصا في هذا المقام وعند بداية تجميعه للمادة العلمية بمناقشة واستشارة أستاذه المشرف وزملائه من ذوي الخبرة، للتعرف على أنواع المصادر والمراجع المناسبة لبحثه، وأماكن وجودها، فهذا سيوفر عليه الكثير من الوقت والجهد، وذلك لا يغني عن مبادراته الشخصية فذلك هو المطلوب.

والمادة الأولية في البحوث العلمية القانونية تتكون أساسا من النصوص القانونية مهما كانت درجتها، بدء بالدستور إلى آخر عمل تنظيمي صادر عن السلطة التنفيذية، والأحكام والإجتهادات القضائية، والآراء الفقهية والنظريات العلمية التي تجد مكانها بين طيات المراجع والمصادر المختلفة، كالقرآن والسنة، والمؤلفات العامة والمتخصصة كالكتب والمقالات والمداخلات والرسائل الجامعية، وغيرها، ويتم الحصول على تلك المراجع والمصادر بين دفات رفوف المكاتب، أو إلكترونيا في المواقع، أو عن طريق مقابلات يجريها الباحث مع المختصين .... وغيرها.

ثالثا - مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع:

وتعني وضع خطة عمل منظمة وممنهجة مشكلة من عناوين بارزة ودقيقة مترابطة ترابطا منطقيا، مصنفة إلى مجموعات تختلف باختلاف نوع الدراسة، وحجمها، ونوع الشهادة المراد الحصول عليها، وطبيعة الموضوع، اتفق فقهاء علم المنهجية على إطارها واختلفوا في بعض الجزئيات، وكلها تعتبر صحيحة حسب قناعة كل باحث وحسب المنهجية المؤيدة من طرفه، وتبعا لذلك فقد يقسم البحث شكليا إلى أجزاء، وكل جزء إلى أقسام، وكل قسم إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وكل فصل إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب، وكل مطلب إلى فروع، وكل فرع إلى أولا، ثانيا، ثالثا، وهكذا، وأولا تقسم إلى 1، 2، 3، وكل جزء منها إلى أ، ب، ج، وكل منها إلى مطات أو نجوم، أو بعض العلامات الأخرى الموجودة في برنامج وورد والتي يمكن استعمالها بسهولة حيث تكفي الإشارة لإحداها، وجدير بالذكر أن الباحث حر في اختيار أي منها لكن الشرط أن يوحد الاستعمال في كل أجزاء البحث.

ولكي يتمكن الباحث من تحقيق التوازن الشكلي المطلوب يجب أن يتحكم في عدد التقسيمات، مثلا بالنسبة لطلبة الماستر يجب عليهم تقسيم مذكراتهم إلى فصول يتناسب عددها والموضوعات الرئيسية المراد دراستها، وتقسم الفصول إلى مباحث يجب أن يتساوى عددها، فمثلا إذا قسم الفصل الأول إلى 3 مباحث يفضل أن يقسم الفصل الثاني إلى 3 كذلك وإذا تعذر ذلك بسبب طبيعة الموضوعات فيمكن الزيادة أو النقصان أي يقسم إلى 2 أو 4 أما أن يكون الفصل الثاني بدون مباحث، أو يفوق عدد مباحثه 5 مثلا، فذلك غير مقبول، ونفس الأمر بالنسبة للمطالب والفروع وقد يمتد إلى أولا وثانيا، لأن تحقيق التوازن الشكلي يحقق التوازن الموضوعي وذلك هو المطلوب.

رابعا - مرحلة القراءة والتفكير:

ينصرف مفهوم القراءة إلى عملية الإطلاع على كافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وتأملها تأملا عقليا منظما حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع مما يجعله قادرا على استنتاج الافكار والفرضيات والنظريات منها ، وللتفصيل في مضمون هذه المرحلة سيتم بيان أهدافها، شروطها، ثم أنواعها كالآتي.

المحور الثالث : مراحل إعداد البحث العلمي

1 -أهداف القراءة:

تهدف عملية القراءة الشاملة المتعمقة، والهادفة لكل الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع جملة من الأهداف يذكر منها:

- استيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والافكار الموجودة في الوثائق العلمية المتعلقة والمتصلة بالموضوع محل الدراسة
- التعمق في التخصص والتحكم في كل جوانبه العلمية والفكرية
- اكتساب الباحث رصيد علمي وثروة لغوية فنية متخصصة.
- اكتساب أسلوبا علميا يساعد الباحث على إعداد بحثه
- اكتساب الباحث القدرات المنطقية العلمية والمنهجية في إعداد خطة بحثه ومن ثم الاحاطة بالمواضيع والجزئيات المراد دراستها.
- المساهمة في اكتساب الشجاعة أدبية للباحث، وبناء الشخصية العلمية له .

2 - شروط وقواعد القراءة :

لبلوغ الغاية المرجوة من القيام بعملية القراءة لابد من اتباع الباحث لجملة من الخطوات وإن صح التعبير يجب توفر جملة من الشروط يذكر منها:

- يجب أن يكون الغرض من القراءة تدوين محكم ومنظم للمعلومات
- يجب أن تكون القراءة واسعة، وشاملة لغالبية الوثائق والمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث
- أن تكون القراءة ذكية ومتأملة، متصلة ومنظمة للمادة العلمية التي تنطوي عليها المصادر والمراجع
- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة والفهم حيث يكون الباحث مستعد نفسيا، وهادئ عصبيا، أي في أوقات النشاط الذهني،
- على الباحث أن يبدأ بقراءة أحدث المصادر والمراجع
- التعرف السريع على المراجع المتصلة بموضوع بحثه لقراءتها،
- أن يتم الفصل بين فترات القراءات المختلفة لترك مجال للتأمل والتفكير، وذلك لتمحيص، غربلة وتحليل ما يقرأه الباحث من معلومات وأفكار.

3 -أنواع القراءة :

لقد اختلف الفقهاء في تحديد أنواع القراءات العلمية الهادفة كمرحلة من مراحل البحث العلمي تبعا لاختلاف المعيار المتبع، وعموما يمكن تصنيفها إلى قراءة سريعة، وقراءة عادية، وأخرى مركزة يتم بيانها فيما يلي.

أ- القراءة السريعة (الكاشفة): القراءة السريعة أو كما يطلق عليها بالكاشفة هي تلك القراءة الخاطفة، والاستطلاعية التي تستهدف تحديد الموضوعات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، وتقييم الوثائق التي تم تجميعها من حيث درجات ارتباطها بموضوع البحث وجوانبه المختلفة، وهي ما يعرف بالقراءة العمودية التي تتم من أعلى إلى أسفل، وهذا النوع من القراءة يتحقق عن طريق الاطلاع على الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة كما تشمل الاطلاع على المقدمات وبعض فصول وعناوين المصادر والمراجع وهذا النوع من القراءة يفيد في تدعيم قائمة المصادر والمراجع المتحصل عليها بوثائق جديدة، وكشف القيم والجديد والخاص والمتخصص من الوثائق العامة.

ب - القراءة العادية : تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، وعلى الباحث في هذا المقام أن يقوم بتسجيل الملاحظات والأفكار المهمة في بطاقة خارجية، يدون عليها اسم المؤلف والمرجع ورقم الصفحة، وكذا كل البيانات التوثيقية، وبذلك يكون قد شرع في عملية التخزين.

ج القراءة المعمقة المركزة: تنصب هذه القراءة حول بعض الوثائق والمراجع والمعلومات ذات القيمة العلمية وذات الارتباط الشديد بالموضوع محل الدراسة أو البحث، وتتطلب هذه القراءة الكثير من التركيز والتعمق والتمعن في الأفكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق والمراجع، وتخضع هذه القراءة أكثر من غيرها من أنواع القراءات، إلى الصرامة والالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب الأمر تمحيص ما تمت قراءته وتحصيله للانتهاء إلى مرحلة تدوين المعلومات.

خامسا - مرحلة تخزين المعلومات

تعد مرحلة تخزين المعلومات من أدق مراحل البحث العلمي التي ترتبط ارتباطا لصيقا بمرحلة القراءة التي تمدها بالأفكار والمعلومات الواجب تدوينها، وقد درج الباحثين على إتباع طرق متعددة في تدوين المعلومات، منها طرق تقليدية وأخرى حديثة أفرزها التطور التكنولوجي، يتم بيان كل منهما في ما يلي.

1 -الطريقة التقليدية: وتتمثل هذه الطريقة في أسلوبين هما البطاقات والملفات، يتم بيانهما كالآتي.

أ- أسلوب البطاقات: يعتمد هذا الأسلوب على جمع المعلومات وتدوينها في بطاقات خاصة صغيرة، أو متوسطة الحجم من الورق المقوى، حجمها عادة حوالي (10 إلى 15سم) حجم صغير، أو (15×20) حجم كبير . يتم تبويبها طبقا للإمكانات المتوفرة لدى الباحث.

ب - استعمال بطاقات ذات ألوان مختلفة: يخصص لكل قسم، أو باب، أو فصل، أو مبحث لونا معينا، - توزيع البطاقات حسب المواضيع، أو المؤلفين، أو الخطة، أو المنهج المتبع في دراسة الموضوع

تخصيص بطاقة مستقلة لكل مرجع، ولكل موضوع من موضوعات البحث، فالباحث قد يستعمل بطاقتين، أو أكثر لنفس المرجع

-أن يكتب على البطاقة بخط واضح، مع ترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكار جديدة

- الكتابة على وجه واحد من البطاقات

- وضع البطاقات في علبة، أو صندوق، أو ظرف مناسب لحجم البطاقة بالنسبة للبطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي .

ب - أسلوب الملفات: الملف هو عبارة عن غلاف سميك من الورق المقوى، أو البلاستيك تثبت به الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية غالبا ما تكون حديدية يسهل فتحها وغلقها، بحيث توضع في الداخل، ويتم ترتيبها إما باستخدام ملف واحد لتجميع سائر الأوراق، وهذا الأسلوب يلائم البحوث الصغيرة والمتوسطة، أو يتم تخصيص عدة ملفات للبحث كأن يخصص لكل فصل، أو مبحث، أو مطلب ملف خاص، ولاستخدام هذا الأسلوب عدة فوائد، حيث يمكن الباحث من حفظ الأوراق والمحافظة عليها من التلف أو الضياع، والرجوع إلى الاستشهادات والملاحظات والأفكار المدونة حول كل مسألة على حدى، كما يسهل له عمليات التعديل والتغيير، أو الإضافة.

2 - الطريقة الحديثة: وتعتمد بدورها على أسلوبين أساسيين هما النسخ والتصوير، ونظام المعلوماتية، يتم بيانهما كالآتي.

أ - النسخ أو التصوير : تعرف طريقة تصوير المراجع بالنسخ السريع كآلية لتخزين المعلوات انتشارا واسعا، وإقبالا كبيرا من الباحثين نظرا ليسرها ووفرتها، وتوفيرها للوقت والجهد الذي يقضيه الباحث في نقل ونسخ المراجع باليد، ولذلك غالبا ما يعمد إلى تصوير المرجع، أو الوثيقة، أو الاقتصار على نسخ جزء أو فقرة من المرجع، دون باقي الفقرات الأخرى التي لا علاقة لها بموضوع البحث، ويتعين على الباحث عدم نسيان أو إغفال تصوير الصفحة التي تحمل بيانات المؤلف سواء كانت في صفحة الغلاف أو في الصفحة الموالية، أو في نهاية المرجع، وذلك كي لا تختلط عليه المعلومات فيما بعد، ويتعذر عليه توثيقها، وإلا ذهب جهده هباء بجهله لمصدرها.

ب - نظام المعلوماتية: بالنظر إلى التطور التكنولوجي الحديث الذي يشهده العالم، والذي كان له الفضل في تيسير الحصول على الكثير من الخدمات للأفراد، اتجهت جهود الباحثين إلى استعمال وسائل المعلوماتية في تخزين معلوماتهم واستغنوا تدريجيا على الوسائل التقليدية، ليتم استخلافها بوسائل إلكترونية تستمد منها فكرتها، حيث يفضل البعض استخدام ملفات إلكترونية خلفا لنظام البطاقات والملفات، ويتم العمل بها بنفس الآليه، حيث تنشأ ملفات وورد لكل فكرة أو عنوان، يتم جمعها في مجلد، وكل هذه المجلدات يتم جمعها في مجلد واحد يحمل اسم البحث ككل.

ولاستعمال هذا الأسلوب العلمي عدة مزايا، حيث يمكن الباحث من حفظ المعلومات بعد تخزينها دون أن تتأثر ببعض العوامل الطبيعية، التي قد تتلف وتفقد الأوراق، أو تشوه الأسطر المكتوبة، ويسمح له بتعديل المعلومات، بالإضافة، أو الحذف أو التغيير بسهولة ويسر، عكس الكتابة اليدوية التي قد يجد فيها عناء كبيرا لفعل ذلك.

لكنه وبالرغم من تلك المزايا قد يحمل هذا الأسلوب في طياته بعض المخاطر التي لم تكن في الحسبان إن لم يكن الباحث على درجة كافية من اليقضة والمعرفة العلمية لأسرار استعمال هذا الأسلوب، فقد يحدث أن يعصف فيروس بتلك المعلومات

وبكل ما يحمله الجهاز الإلكتروني هاتفا نقالا أو حاسوبا، أو قد يتم حذف تلك المعلومات بجهل من الباحث أو بعبث ممن يتواجدون حوله، وقد يكتب ويكتب ويغفل عملية الحفظ، وقد يتم انقطاع التيار الكهربائي فتذهب معه كل تلك المعلومات دون رجعة إلا بإعادة العملية من جديد إذا كان الجهاز ثابتا، وغيرها من مخاطر استعمال هذا الأسلوب.

سادسا - مرحلة الكتابة والتحرير ووضع الموضوع في شكله الأخير:

تعتبر مرحلة التحرير والكتابة والتدوين آخر مراحل البحث العلمي في شكلها، ومتزامنة في كل مراحله في مضمونها، حيث أن الباحث منذ اختيار الموضوع يبدأ في الكتابة، يكتب عنوان بحثه الذي يجب أن يكون دقيقا واضحا، مختصرا، غير مركب كاشفا عن مضمون البحث، يكتب خطة بحثه الأولية تكون تقسيماتها الكبيرة ثابتة وتقسيماتها الثانوية مرنة يمكن تعديلها طيلة مرحلة الكتابة، يكتب المعلومات الأولية ويخزنها، ويمكن حصر هذه المرحلة فيما يلي.

1-كتابة واجهة البحث :

تعني واجهة البحث غلافه الذي يحمل جملة من البيانات منها ذكر الجامعة الكلية، القسم الذي ينتمي إليه الباحث الطالب، مثلا المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، تليها كلية الحقوق والعلوم السياسية، يليها قسم الحقوق، ثم عنوان البحث الذي غالبا ما يكتب داخل إطار يليه بيان متطلبات إنجاز هذا البحث، والتخصص الذي يندرج تحت لوائه، مثلا مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص يكتبون وسط الصفحة، وبيان الطالب المعد للبحث في الجهة اليمنى للصفحة، ثم بيان الأستاذ المشرف اسمه ولقبه ورتبته في الجهة السفلى، ثم يأتي للوسط ويكتب لجنة المناقشة، يكتب اسم ولقب الأستاذ رتبته وصفته، رئيسا، ممتحا، مشرفا ومقررا، ثم كتابة السنة الجامعية في أسفل وسط الصفحة.

وعلى العموم وكما جرت عليه العادة فإن نموذج الواجهة غالبا ما تبينه الهيئة المسؤولة قسم أو كلية.

مثل هذا النموذج

2 -كتابة المقدمة:

المقدمة أول ما يقرأ وآخر ما يكتب عبارة ألفها، سمعها، حفظها كل باحث وكل طالب، لكن هل فهمها ؟، إذ لا يخفى على كل باحث بأن مقدمة أي بحث علمي لاسيما الأكاديمي مهما كان نوعه رسالة جامعية مذكرة ليسانس، ماستر، ماجستير، أطروحة دكتوراه، مقال كتاب تكتسي أهمية بالغة، إذ لا يتصور إنجازه، ولا يقبل نشره أو مناقشته دون مدخل رئيسي يحدّد للقارئ والمناقش اتجاهه ومضمونه وما يرمي إليه من أهداف.

ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل منه سوى صفحات قليلة مقارنة بعدد صفحاته، إلا أنها تعطي للقارئ انطباعا شموليا عن شخصية الباحث، وموضوع البحث، فتبين أهميته، ودوافع اختياره، والإشكالية التي دفعت الباحث للبحث، والمنهج الذي اتبعه في حلها، والهدف من ذلك، وكذا الصعوبات التي واجهته، وعرض مختصر لخطة البحث ومحتوياته، وحتى الدراسات السابقة التي تناولت كل الموضوع أو أحد أجزائه بالدراسة، وتلك هي العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتشكل منها أي مقدّمة في البحوث العلمية، ولمزيد من التوضيح ستتم دراسة كل عنصر على حدى فيما يلي.

أ- كتابة وصياغة تمهيد مقدمة البحث: يفترض أن تبدأ مقدمة أي بحث لاسيما الأكاديمي بتمهيد(توطئة) يصف من خلاله الباحث ويوضح موقع موضوعه من بين الموضوعات التي ينتمي إليها ويتقاطع معها في نقطة أو أكثر .... ودون شك وكما جرت العادة بأنه يتم بناء معلوماته ومحتوياته على شكل هرم مقلوب أو قمع إن صح التعبير، يبدأ فيه الباحث من القاعدة التي تحمل في طياتها الإطار العام للموضوع متدرجا في التخصيص وصولا إلى قمة الهرم أو القمع وهو بيت القصيد، أي الموضوع محل الدراسة.

وإن كان ذلك صحيح نظريا، لكنه قد يعجز الباحث على تطبيقه عمليا فتخونه أفكاره وتتخلى عنه مهارته لصياغة هذا التمهيد، فيبقى أياما وأسابيع وشهور حسب المدة الزمنية المقررة لإنجاز البحث دون أن يؤلف جملة مفيدة واحدة، فيلجأ مرغما إن كان جادا، للاستعانة بأفكار غيره، فيقتبس فقرة من هذا العمل وأخرى من ذاك، يجمعها يرتبها فإن كان أمينا وثقها، وإن كان غير ذلك تبناها، فيقع بذلك في مطبات التناقض تارة، وعدم تسلسل الأفكار، وتقطعها تارات أخرى، ما يكون سببا في توجيه انتقادات من طرف المناقشين، واستهجان، واتهامات بالسرقة العلمية من طرف المطلعين إن تبناها، وتضيع بذلك بين تلك

الاقتباسات شخصيته كباحث، كون المقدمة هي المرأة العاكسة ومفتاح دخول القارئ والعضو المناقش، والناقد لشخصية الباحث، ومن ثم يصدر كلا منهم حكما ابتدائيا نهائيا حضوريا على غياب شخصيته كباحث ويصبغ عليه صبغة التابع لا المبتدع.

ولتجنّب كل ذلك، يمكن القول بأن صياغة تمهيد المقدّمة الذي يعتبر مقدمتها يؤسس لباقي عناصرها التي تشكل متنها ومضمونها، هو من السهل الممتنع بحيث يتوقف إنجازه على مدى حرية الباحث في اختيار موضوع البحث ومدى فهمه له، وصياغة عنوانه صياغة منهجية جيدة، فكلما كان العنوان مضبوطا وواضحا كلما كانت عملية تحديد إطار الموضوع وفهمه فهما جيدا سهلة، يجعل من الباحث يسترسل في أفكاره، فيشرع في تنظيمها وربطها وتدوينها، فيتدرج من الكل إلى الجزء ، مكونا فقرات، تبنى من البديهيات والرصيد المعرفي الذي تكون لدى الباحث، كونه سبق دراسة موضوع البحث دراسة عامة ضمن مقياس دراسي، أو متخصصة ضمن أحد محاوره، أو من خلال عملية بحث شملت جنباته عن طريق المطالعة الجدية، والمتأنية للمراجع التي تناولته أو تناولت أحد أو بعض جزئياته. ذلك بالنسبة للجاد، أما بالنسبة للباحث الإتكالي، وغير المبالي فلا مشكلة لديه، فمن السهولة بما كان اقتباس تمهيد جاهز، لا يحترم فيه روح الإبداع وخصوصية الموضوع واستقلالية شخصيته، ضاربا بذلك الأمانة العلمية عرض الحائط.

وذلك لا يعني على الإطلاق أن الباحث لا يمكنه الاستعانة بجهد الآخر لأنه لا ينتج من عدم، وأنه من المؤكد سيستعين بجهد الآخر، ونتائج الآخر، لكن أخلاقيات البحث تفرض عليه أن ينسب الفكرة لأصحابها، وألا يعتدي على حقوق الملكية الفكرية بأنواعها المختلفة، وأي مخالفة تضع الباحث موضع المسؤولية الأخلاقية العلمية، الإدارية، والجزائية والمدنية، وما ينصح به في هذا المقام وإن تحتم الأمر أن يستعين بالمصادر لا المراجع، كمادة قانونية أو آية قرآنية أو أحاديث نبوية ... أو تقارير رسمية .... وغيرها، وبالتالي فعلى الباحث ألا يستعجل ولا يفشل في كتابة ذلك التمهيد لأنه يكاد يكون الجزء الوحيد الذي يعكس استقلالية الباحث، مهارته العلمية، ابتكاراته الفكرية، وشخصيته البحثية، فلا يضيع عنه هذه الفرصة.

ب - تحديد أهمية الموضوع: أهمية الموضوع أو كما قد يعبر عنها بأهمية الدراسة كعنصر أساسي من عناصر المقدمة، هي القيمة والمكانة والمنزلة التي يحتلها موضوع البحث بين سائر الموضوعات التي ينتمي إليها، ويشترك معها في نقاط، ويتقاطعون في البعض، ويختلفون في البعض الآخر، وأهمية البحث، وأهميته كموضوع في التخصص، وأهمية معالجة إشكاليته بالنسبة للأفراد والجماعات هي التي تحفز الباحث على البحث، والقارئ على القراءة، وكلما وفق الباحث في بيانها كلما احتلت الدراسة مكانة علمية مرموقة بين الدراسات، واعتمدت مرجعا يعتمد عليه.

ولحسن بيان تلك الأهمية ودقة تحديدها وجب التمييز بين كل من **الأهمية العلمية (الأكاديمية)**، والتي تتعلق بالموضوع من الناحية النظرية، أي كموضوع يستحق الدراسة، **والأهمية العملية (تطبيقية)** باعتبارها الفائدة الملموسة التي يستفاد منها واقعيا، وبالتالي فلكل موضوع أهميته التي تميزه عن بقية المواضيع، ولو كانت مشابهة، فلا يستطيع تحديدها ورسم معالمها سوى من اختص بالبحث فيه.

ج- تحديد دو افع اختيار الموضوع: الدافع يعني الحافز المحرك الباعث السبب، الداع، العلة، أي ما يسبب الدفع أو حدوث الشيئ، والجمع دوافع، ولدوافع اختيار الموضوع علاقة تلازمية بأهميته.

والكشف عن دوافع اختيار الموضوع يثبت للقارئ أن اختياره كان مدروسا، وأن الموضوع لو لم يكن على درجة من الأهمية العلمية والعملية لما تم اختياره، وأن اختياره تم بقناعة تامة من جانبه، حتى وإن لم يكن ذلك في بادئ الأمر كأن يكون الموضوع قد فرض عليه، أو تم اختياره له من الغير لأنه عجز عن اختيار موضوع لنفسه، لضيق الوقت، أو لعدم اطلاعه، أو لسبب آخر، فبمجرد أنه استطاع البحث في جنباته وتمكن من إنجازه فذلك لدليل على أنه وجد من الدوافع والمحفزات والأسباب وإن كانت خفية ما يدفعه للبحث.

كأن يكتشف بأن لديه معلومات على هذا الموضوع ولم يكن يعلم بأنها تتعلق به، أو أنه اكتشف بعض الأحكام، والمعلومات، أو الإشكالات التي كانت موجودة في الواقع، وتحيط بالإنسان من كل جانب، وكانت تظهر له، وكأنها أمور عادية لم يخطر على باله بأن لها مسببات، وعوامل، ونتائج وخيمة يمكن تفاديها، دفعته للبحث عنها ... ما نمى قناعته للخوض في جنبات هذا الموضوع.

وإدراك كل تلك المعاني يساعد الباحث على صياغة دوافع اختياره لذلك الموضوع بمجرد الإجابة على بعض التساؤلات منها، لماذا وقع الاختيار على هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات المعروضة؟، سواء كان اختيارا ذاتيا من الباحث، أو من بين جملة المواضيع المعروضة للطلبة قصد اختيار إحداها، كطريقة معمول بها في الجامعات الجزائرية لاسيما لنيل شهادة الماستر، ما هو الشيء الذي يميز هذا الموضوع عن غيره من الموضوعات، إذا استطاع الباحث الإجابة عن تلك التساؤلات توصل إلى تحديد دوافعه لاختيار موضوع الدراسة.

وبالتالي فلا داعي لنقل ما يكتبه الآخرين عن دوافع اختيارهم لمواضيعهم لأن لكل موضوع خصوصياته ولكل باحث ميولاته، وإن كان قد يلتقي مع بعض الباحثين في بعض النقاط فإنه لا يتطابق معهم في البعض المتبقي.

والصياغة الجيدة لدوافع اختيار الموضوع تستدعي التمييز بين الدوافع الذاتية والدوافع العلمية، فبالنسبة للدوافع الذاتية، فقد تتمثل عموما في الرغبة الشخصية والملحة للتعمق في موضوع، أما بالنسبة للدوافع الموضوعية، فتستمد من أهمية الموضوع في حد ذاته من ناحية، واندراجه ضمن تخصص الباحث في الماستر، أو الدكتوراه ومحل انشغال المخبر الذي تنتمي إليه من ناحية ثانية، وهذا تأكيد على ارتباط الأسباب والدوافع التي دفعت الباحث لاختيار موضوع البحث بأهميته، وبالتالي لدوافع اختيار الموضوع علاقة تلازمية بأهميته.

د - صياغة إشكالية الموضوع :

يعتبر تحديد إشكالية البحث، وحسن صياغتها العقبة الكبرى التي تعترض غالبية الباحثين، وإن كانوا يدركون جميعا بأنّ إشكالية البحث هي القضية الأساسية التي دفعت الباحث لخوض غمار هذا البحث وشدت انتباهه بحيث يجد الباحث نفسه أمام مسألة تحتاج إلى توضيح، ولكي يستطيع، تحليلها أو تفسيرها فيتحتم عليه أن يتوصل إلى مساءلة القضية بوضوح وبدقة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الإحاطة بخصائصها ومقوماتها التي ينبغي أن تتوفر فيها حتى تقوم فيها صفة القابلية للبحث والإنجاز، والاعتماد لدى مشرف البحث العلمي، والملتقيات العلمية، وغيرها من منابر العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها القانونية. ومن خصائصها الوضوح، الاختصار العلاقة مع العنوان الرئيس العلاقة مع الخطة، العلاقة مع الخاتمة، تتم الإجابة عنها على مدار البحث، القابلية للتطور، إضافة جديد إلى المعرفة الإنسانية، قابليتها للبحث والإجابة عليها بتوفر الوسائل.

والسؤال الذي قد يتبادر لذهن الباحث هو متى تكتب إشكالية البحث ؟ الإجابة قد تكتب الإشكالية عقب تحديد عنوان البحث لكن صياغتها لن تتم بسهولة لأنها لا تقبل الإقتباس لا تؤخذ من الغير على غرار الأهمية، والأهداف، والخطة وبقية العناصر هي من إبداع الباحث، تفرض التفكير الطويل المركز، تتطلب الصبر، وينصح الإكثار من وضع الأسئلة في البداية ولو صفحة أو أكثر، محاولة إجراء عملية انتقاء، ترتيب، اختيار الأهم الفصل بين الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية، كل مرة تربط الإشكالية مع العنوان الرئيس الخطة، احترام الثلاثية، لأن الإشكالية تتميز بالمرونة كونها تتغير حسب درجات التعمق في البحث، ولذلك تكتب في صورتها النهائية حين الانتهاء من البحث، أي تكتب مع الخاتمة، لأنه ما يكتب في الموضوع هو إجابة متدرجة وموزعة ومتسلسلة على الإشكالية .

ولما كانت الإشكالية هي المشكلة التي دفعت الباحث إلى البحث رغبة منه في تحديد عواملها وأسبابها ثم محاولة إيجاد حلول لها أو توجيه جهود المختصين لحلها، حيث لو لا وجودها لما وجدت جدوى للبحث من أساسه، ولا قيمة علمية له، وعلى غرار بقية العناصر فهناك عدة إشكالات تمت ملاحظتها في صياغتها.

فالإشكالية الشائعة والمطروحة في طرح الإشكاليات والتي قد لاحظها غالبية المختصين، لاسيما بالنسبة لطلبة التدرج هو غالبا ما يضيف الباحث أداة استفهام للعنوان وكفى، فمثلا لو كان عنوان الدراسة الآليات القانونية لحماية ... في التشريع الجزائري، فلا ينبغي صياغة الإشكالية على النحو ما هي الآليات القانونية ....؟ لأن الإشكالية في دراسة الآليات ليس ذكر هذه الأخيرة وتعدادها بل الإشكالية في فاعليتها بالرغم من وجودها، لأن ظهور خلل ما في العنصر المراد حمايته لدليل على وجود خلل في تلك الآليات، إما لعدم فاعليتها بسبب غموض أو نقص يعتريها يحول دون تطبيقها، أو عدم صدور نصوصها التطبيقية التي تبين شروط وكيفيات تطبيقها، أو اصطدام تطبيقها بحرية محمية دستوريا، أو عدم كفاءة، وجدارة أو عدم وجود الهيئات المختصة بتطبيقها، وبالتالي

يجب أن تصاغ الإشكالية بعمق للوصول إلى النتيجة المتوخاة جزئيا عبر المراحل المختلفة للدراسة، وكليا في خاتمتها، وهناك من يبقى يحول ويجول دون التوفيق في صياغتها، فيكتفي بكتابة فقرة قلت سطورها أو كثرت يطرح فيها ما يراه إشكال وجب حله.

ج- تحديد منهج الدراسة :

يختلف منهج الدراسة عن منهجية الدراسة، فإن كانت هذه الأخيرة تعني جميع مراحل الدراسة بدءا باختيار الموضوع مرورا بجمع المراجع وصولا إلى إنجاز البحث وسبل وآليات ذلك، فإن منهج الدراسة والذي يعد ذكره عنصرا من عناصر المقدمة المقبولة منهجيا، هو الآلية أو الطريقة أو الوسيلة أو السبيل المتبع الذي سينتهجه الباحث ويعتمده للتعامل مع المادة العلمية المتواجدة مسبقا، والتي سيعتمدها كأساس ومنطلق للمادة العلمية التي ستكون عنوان لإضافته.

د - صياغة أهداف الدراسة:

إنّ لتحديد أهداف الدراسة ينبغي الإجابة على سؤال مفاده ما هي الغاية المرجوة والفائدة العملية والنظرية على حد سواء التي دفعت الباحث للبحث في هذا الموضوع، وبالتالي ترتبط أهداف البحث ارتباطا وثيقا بالإشكالية المطروحة، أساسا والتساؤلات المتفرعة عنها خصوصا، وبالتالي يكفي طرح التساؤل القاضي بما هي الفائدة من دراسة هذا الموضوع بالذات؟ ما هي الإضافة التي سيتم تقديمها من خلال دراسته؟ ما هي النتيجة المراد الوصول إليها وتحقيقها؟، والإجابة على تلك التساؤلات تعني تحديد أهداف الدراسة.

هـ - صياغة الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة تعني الدراسات التي تشبه موضوع الباحث في جانب من الجوانب وربما تثير نفس الإشكالية، ولهذا لزم على الباحث تنبيه القارئين والمصححين إلى وجود دراسات سابقة في موضوعه، من خلال بيان مدى الجدية والأصالة في بحثه، ولن يتم ذلك إلا بتمييز دراسته عما سبقها فيذكر أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وما هي الإضافة أو الجديد الذي ستضيفه دراسته، وذلك حتى تتحقق القابلية للبحث، فلا يكون اجترارا في المعرفة، ولا مجرد تكرار أو إعادة صياغة في قوالب جديدة.

وذكر الدراسات السابقة وتعدادها لا ينقص من جهد الباحث شيئ بل هو دليل جديته وإطلاعه وأمانته لأنه اعتراف بجهد الآخر، كما يعتبر أداة ربط بين البحوث والباحثين، تساعد القارئ وتنوره إذا أراد التفصيل تعكس ميزة التجديد في البحث العلمي لا التكرار، وعدم ذكرها يعني أن الباحث هو أول من تناول الموضوع وهذا مستبعد لأن المذكرة مهما كانت درجتها هي عمل تجميعي.

والدراسة السابقة قد تكون رسالة جامعية مقال منشور في مجلة محكمة، مؤلف خاص، كتاب، وغيرها، وبالتالي فالمراجع العامة لا تصلح لأن تكون دراسة سابقة لأنها تناولت الموضوع بصفة عارضة لا أساسية، وبالتالي للحصول على الدراسات السابقة الأكاديمية فزيارة الموقع الالكتروني Theses en lignes يسهل المهمة، ويغني الباحث عن التنقل للجامعات الوطنية، وحتى الدولية وللحصول على الدراسات السابقة المتمثلة في المقالات العلمية المنشورة في المجلات الوطنية فزيارة الموقع https://www.asjp.cerist.dz، يوفر الجهد والوقت والمال، إضافة على ذلك الحصول على مراجع مهمة وقيمة ووثيقة الصلة بموضوعه.

ولحسن صياغتها لبلوغ الأهداف المرجوة من ذكرها ينصح عدم الاكتفاء بسرد العناوين بصفة جامدة بل يجب التطرق للدراسة من حيث المحتوى كذكر الإشكالية، والخطة المعتمدة لحلها، وبعض من النتائج المتوصل إليها، والاقتراحات المقترحة، حيث يركز على مواضع الاختلاف، وكل ذلك لمعرفة مجال بحث الآخر ليتم بعده معرفة إضافة الباحث، وخلاف ذلك سيوقع المقصر في حرج يوم المناقشة.

وجدير بالذكر أنه ينبغي على الباحث عند العرض الدقيق للدراسات السابقة، والتفصيل فيها بالقدر الذي تقتضيه الدراسة أن يتصف بالحياد العلمي، ولا يحاول التقليل من آراء الآخر بأي شكل من الأشكال، وألا يؤثر في القارئ ولو بطريقة علمية بإبراز عيوبه، ولا ينبغي الإساءة إليه أو التجريح فيه ، وغيرها من الأساليب الملتوية التي تتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي.

و - صياغة الكشف عن صعوبات البحث:

صعوبات الدراسة أو البحث هي تلك العراقيل، الموانع والعوائق التي حالت دون إتمام إنجاز البحث لو لا إصرار الباحث وتحديه، والحكمة من ذكرها إطلاع القارئ بالظروف التي عايشها الباحث حال إعداده للبحث، لتكون بمثابة مشفوعات، ومبررات تبرر تأخر الباحث عن إنجاز بحثه في الوقت المحدد مثلا، أو سبب ذلك النقص الذي اعتراه، أو عدم إتمامه على الوجه المتوقع وغيرها.

والصعوبات قد تكون شخصية تتعلق بالظروف الصحية أو الاجتماعية التي أحاطت بالباحث طلية إنجاز بحثه، أو أثناءه، أو في فترة منه، وأخرى موضوعية لصيقة بعملية البحث، ولذلك ينصح في هذا المقام عدم التعرض للصعوبات الشخصية بالذكر الصريح ضمن عناصر المقدمة، فقد يطرحها المشرف بالذكر الصريح أو بالرمز كان يقول بالرغم من الظروف الصحية أو الاجتماعية أو غيرها التي عاشها الطالب فذلك لم ينقص من عزيمته على إتمام هذا البحث بالشكل المشرف الموضوع أمامكم، وقد يذكرها قبل المناقشة للجنة المناقشة، أو أثناء المداولة وغيرها، وله الاختيار بذكرها من عدمه.

والجدير بالذكر بألا ينقل الباحث صعوبات الدراسة عن الآخر، لأنه ما قد يمثل صعوبة للآخر يعتبر امتياز بالنسبة له، ولا داعي لتكرار ذكر صعوبة ندرة المراجع وقلتها، لأنه عند تصفح قائمة المراجع المعتمدة تجد بدل العشرات المئات، فهذه الصعوبة كانت في السابق لما كان لزاما على الباحث التنقل من بلد لآخر بغية الحصول على البعض منها إن أمكن ذلك، لأن الوقت اختلف وتطوّر، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال ذللت كل الصعاب فما على الباحث سوى شد الرحال والاجتهاد.

ي - تحديد خطة الدراسة:

تعني الخطة الهندسة والتصميم والخريطة، والبرنامج، وغني عن البيان المقصود بالخطة في البحوث العلمية فهي الهيكل الخارجي لموضوع الدراسة والمحطات التي يتوجب التوقف عندها لإتمامها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، وهي وكما سبق بيانه محل تبويب وتقسيم الموضوع.

وبالتالي ترتبط الخطة ارتباطا وثيقا بإشكالية البحث وبتساؤلاته الفرعية ومن ثم بأهدافه، حيث من الواجب أن ترتبط دراسة كل عنصر بالإجابة على أحد أو أكثر من هذه التساؤلات، وبالتالي فعناصر الخطة هي عبارة عن عناوين المواضيع الواجب التطرق إليها خلال المراحل المختلفة للدراسة، ولصياغة هذه العناوين صياغة مقبولة ووضعها في موضعها المناسب من الهيكل الممثل للخطة وجب معرفة علاقة هذه العناصر ببعضها البعض، أي الانتقال من الكل إلى جزئياته لحين الإنتهاء، كان يفكك العنوان الرئيسي إلى قسمين أو ثلاث حسب ما تتطلبه الدراسة أو إلى أبواب، بحيث يفكك عنوان الباب إلى فصول، وعنوان الفصل إلى مباحث، وهذه الأخيرة إلى مطالب، والمطلب إلى فروع وهذا الأخير إلى أولا وثانيا، وهذه الأخيرة إلى 1، 2 وغيرها.

وذلك لا يمكن ضبطه جملة واحدة، لأن خطة البحث مرنة لها قابلية التغيير، والتعديل ما دامت عملية البحث قائمة ولم يصل البحث إلى صياغته النهاية، فكلما اتضح أمرا مهما وجبت دراسته ولابد من إظهاره في الخطة، وكلما اتضح، وتأكد عدم انتماء أمرا ما وثبتت عدم فائدة دراسته حذف من الخطة، وهكذا لحين الانتهاء، ولا يكون ذلك إلا بفضل الفحص الدقيق لكل جزئية من جزئيات الدراسة، وكل مرجع من المراجع ذات الصلة بها، وبالتالي فتحديد خطة الدراسة كعنصر من عناصر المقدمة لا يمكن ضبطه، إلا عند الانتهاء من إنجاز كامل البحث.

وجدير بالذكر أن تحديد خطة الدراسة وكتابتها في المقدمة لا يعني كتابة كل أجزاء الخطة في هذا الموضع لأنه لو يكون ذلك لتحوّلت خطة الدراسة إلى فهرس ينقصه سوى تحديد الترقيم، وبالتالي فخطة الدراسة المعنية بالتدوين كعنصر من عناصر المقدمة هي كتابة العناوين الرئيسية لا غير ، ككتابة عناوين الأقسام والأبواب في الدراسات التي تقسم إلى أقسام، وكتابة عناوين الأبواب والفصول في الدراسات التي تقسم إلى أبواب، ويقتصر ذكر عناوين الفصول والمباحث في الدراسات التي تعتمد فيها الفصول كعناوين كبرى.

<u>ملاحظات:</u> جدير بالذكر والتذكير، وإن كانت تلك هي العناصر الأساسية التي يتوجب أن تتضمنها مقدمة أي بحث علمي أو أكاديمي خصوصا، فذلك لا يعني اقتصار احتوائها دون غيرها ومن ثم أي زيادة تكون خارج موضوعها، لأنها قد تحوي عناصر لم يسبق ذكرها ولم يخصص لها حيز من هذه الدراسة على غرار:

-**ذكر الاطارين الزمني والمكاني للدراسة:** الذين لا يقلان أهميته عما سبق بيانه، كون تجاهل ذكرهما قد يوقع الباحث في اتساع مجال الدراسة لتشمل جميع الأمكنة والأزمة، وذلك قد يتعذر إنجازه في بعض الدراسات على غرار الدراسات التاريخية والقانونية وبعض القضايا الإنسانية والاجتماعية، ما يتسبب في وضع الباحث موضع حرج ونقد أمام لجنة المناقشة، وسبب عدم دراسة هذا العنصر في هذا المقام ليس لعدم أهميته، وليس تقصيرا من الباحث وإنما كون ذكر هذين العنصرين غالبا ما يقترن مع عنوان الدراسة ليصبحا جزءا منه.

وقد يتوجب ذكر إطار دون الآخر لأن الدراسة تتعلق بأحدهما دون الآخر ، فمثلا لو أراد الباحث البحث في الآليات القانونية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد (19)، هنا الباحث ليس بحاجة لتحديد الإطار الزمني للدراسة لأن فيروس كورونا هو فيروس مستجد لم يعرف في الأزمنة السابقة ويتعلق بالفترة الزمنية الحالية التي ظهر فيها، في حين من الواجب عليه تحديد مكان الدراسة، كون فيروس كورونا تعرّضت له جميع دول العالم وأغلبها إن لم تكن جميعها، حيث أن كل منها أصدرت تشريعات وطنية للتصدي لهذا الوباء، وترك الدراسة دون تحديد لمكانها يوقع الباحث والقارئ على حد سواء في مطب العمومية وعدم القدرة على التحديد، لأنه من الصعب الإلمام بجميع الأحكام القانونية المتعلقة بفيروس كورونا التي تضمنتها جميع تشريعات دول العالم والمنظمات والجمعيات وكل الهيئات المهتمة بهذا الشأن، لذلك ينبغي تحديد مكان الدراسة كأن يضيف عبارة التشريع الجزائري أو في الجزائر أو في الدول العربية، أو في المغرب العربي، أو في نظر منظمة الصحة العالمية، أو دراسة مقارنة بين التشريعين أو تشريعات كذا وكذا، وغيرها، والاستدلال بتشريعات وأماكن أخرى غير تلك المحددة لا يعاب على الباحث بل تكون زيادة تحسب له ولا تحسب عليه لإثراء موضوع الدراسة.

وتحديد الإطارين الزمني والمكاني في عنوان البحث قد يكون أفضل لأن عنوان البحث هو الواجهة والمرآة الأولى الكاشفة عن مضمونه بالنسبة للقارئ من جهة، ويغني الباحث عن ذكرها في كل عناوين الدراسة من جهة مقابلة.

- ذكر الإهداء والشكر والعرفان: الذين لا يقلان أهمية كذلك عما سبق بيانه حيث أنه من الواجب الاعتراف بالجميل للذين قاموا بمساعدة الباحث، وذللوا له صعاب إنجاز بحثه، وأزاحوا العراقيل من أمامه، ولو لاهم بعد الله سبحانه وتعالى لما كتب الميلاد لبحثه، كذلك نفس الأمر بالنسبة للإهداء فمن اللباقة إهداء العمل لمن يستحقة من أساتذة، وزملاء، وأقارب، ومهتمين وباحثين ونحوه، لكن العلة في عدم دراسة هذين العنصرين في هذا المقام ليس لعدم أهميتهما في هذه الدراسة، وليس تقصيرا من الباحث على غرار العنصرين السابقين، وإنما كون ذكرهما غالبا ما يتم في صفحات منفردة تسبق المقدمة إن لم يكن دائما لاسيما في الدراسات القانونية تكتبان ولا ترقمان لأنهما لا ينتميان إلى متن البحث على الرغم من كونهما جزئين مهمين منه، يمكن استدراكهما في حالة إغفالهما.

- التعريف ببعض المصطلحات الأساسية للدراسة: أو ما يعرف بالمسرد الأساسي لها، فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصصات إدراج تعريفات لبعض المصطلحات الأساسية في البحث والتي يتكرر ذكرها، واستعمالها، فيخصص لها تبعا لذلك حيزا مكانيا ضمن عناصر المقدمة، لكن ذلك ليس شرطا وليس أمر إلزامي في دراسات أخرى، ضمن التخصصات نفسها أو ضمن تخصصات أخرى، حيث يتم التعريف بها ضمن فصل، مبحث مطلب تمهيدي إن اقتضت الدراسة ذلك، أو يتم تناولها بالدراسة والتعريف في المتن كلما كان من الضروري فعل ذلك.

-إدراج جدول للمحتويات أو ما يعرف بالفهرس: فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصصات إدراج جدول للمحتويات ضمن عناصر المقدمة، ولنفس الاعتبارات السابقة لم يخص بالدراسة في هذا المقام لأنه يكاد يكون بإجماع الباحثين على الأقل في البحوث القانونية إفراد الفهرس بجزء مستقل من البحث بحيث قد يتم إدراجه في بداية البحث، أو في آخره. وذلك قد يكون أنسب وأصلح منهجيا، ولا يعني ذلك أن إدراجه ضمن عناصر المقدمة خطأ منهجيا، لأن منهجية البحث العلمي في شتى العلوم بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية يكون شبه إجماع على مضمون العناصر والأجزاء الواجب تضمينها في كل بحث ويبقى الاختلاف في كيفيات ذلك.

وعند استيعاب ما تمت الإشارة إليه وعند إتمام كتابة المقدمة وصياغتها صياغة جيدة وتضمينها جميع العناصر المكونة لها في إطار المنهجية المطلوبة، قد يتبادر لذهن الباحث بعض التساؤلات والاستفسارات تتطلب الإجابة عنها منها:

-هل تتم دراسة عناصر المقدمة على شكل عناوين منفصلة؟ أم يتم تناولها على شكل فقرات؟

والإجابة هي لكل باحث وجهة نظره في هذا الأمر، ولكل مشرف رأيه وجب على الطالب الباحث الأخذ به، وإن كان تناولها على شكل عناوين أفضل ولدليل على تمكن الباحث، مع ضرورة الربط بينها بعبارات هادفة تضمن تسلسلها ولا تبعث الملل لدى القارئ، فمثلا لربط سرد بقية العناصر بالتمهيد يكتب ومما سبق بيانه يمكن تحديد الجوانب المختلفة لهذه الدراسة من خلال النقاط التالية.

ويستهل بيان الأهمية بالقول من خلال ما سبق ذكره تتجلى أهمية كذا وكذا أي ذكر موضوع الدراسة والتي يمكن التمييز فيها بين أهميتين إحداهما علمية والأخرى عملية، فالأهمية العلمية (الأكاديمية): تجد أساسها في... أما الأهمية العملية (تطبيقية): فتجد أساسها في.....

ففيما يتعلق بصياغة دوافع اختيار الموضوع يكتب يمكن التمييز بصدد هذه الدوافع بين الدوافع الذاتية من جهة، والدوافع الموضوعية من جهة أخرى فبالنسبة للدوافع الذاتية، فتتمثل عموما في: .... أما بالنسبة للدوافع الموضوعية، فتستمد من أهمية الموضوع في حد ذاته من ناحية، ..... من ناحية.

وفيما يتعلق بأهداف الدراسة يكتب نظرا لأهمية موضوع ... يمكن إبرازها الهدف من دراسته ضمن النقاط التالية.....

وللانتقال إلى طرح إشكالية الدراسة: يمكن القول ومما سبقت الإشارة إليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة في .... والتي يمكن صياغتها كما يلي: ...؟

وفيما يخص بيان المنهج المتبع يكتب مثلا إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تقتضي طيلة مراحل هذه الدراسة إتباع منهجين من مناهج البحث العلمي التي تتناسب والدراسات القانونية.... أي يحدد مجال الدراسة هما : ذكر المنهج أو المناهج، ويتبعها بتبرير بسيط لاختيارها دون غيرها من المناهج فيقول مثلا:

حيث يفيد المنهج كذا في تحديد ... وأما المنهج كذا : فإتباعه أمر حتمي تتطلبه طبيعة الموضوع وأهدافه المراد بلوغها.

والانتقال إلى خطة الدراسة: يكتب وللإجابة على الإشكالية المطروحة وفق المنهج أو المناهج أو المنهجين المتبعين ستقسم هذه الدراسة مثلا إلى فصلين، يخصص الأول لدراسة .... يبين من خلاله، (المبحث الأول)، و.... (المبحث الثاني)، ذلك فيما يخص الفصل الأول، أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فسيخصص لدراسة ... يبين من خلاله (المبحث الأول)، و ... (المبحث الثاني).

ويواصل بعبارة على أن تختم الدراسة بخاتمة تتناول أهم النتائج المتوصل إليها وأهم الاقتراحات لإزالة العقبات إن وجدت.

وكل ما سبق ستتم دراسته بشيء من التفصيل فيما يلي. وهذه العبارة الأخيرة لربط المقدمة بما يليها من مواضيع.

- يأتي تساؤل آخر يمكن أن يتبادر لذهن الباحث مفاده، هل المقدمة ترقم أو لا؟ الإجابة باتفاق الباحثين ترقم لأنها جزء من البحث، لكن الاختلاف بينهم دار حول كيفية الترقيم هل يتم ذلك بالحروف أي الصفحة أ، ب، ج، وهكذا إلى نهاية صفحاتها، أو يتم ترقيمها بالأرقام من الرقم 1 إلى آخر صفحة منها.

وحسب رأي الأستاذ الدكتور عمار بوضياف المقدمة يجب أن ترقم بالأرقام تبدأ من الصفحة الأولى منها ليتسلسل الترقيم إلى نهاية البحث مبرّرا موقفه بأنها جزء أساسي من البحث، ولا ينبغي أن تعزل عنه باعتماد الترتيب الحرفي، لأن اعتماد هذا الأخير يطرح إشكال حول ترقيم الخاتمة وهل تعتمد نفس الآلية بالنسبة لهذه الأخيرة، وبالتالي فمسالة اختيار الآلية التي سترقم بها المقدمة تبقى محل اختلاف يعود الفصل فيه القناعات الباحث ورأي الأستاذ المشرف.

- تساؤل آخر قد يتبادر لذهن أي باحث يريد إنجاز بحث أكاديمي متوازن موضوعيا على غرار سعيه لضمان توازنه شكليا، مفاده كم هو عدد صفحات المقدمة، والإجابة أنه لا توجد قاعدة معينة يجب إتباعها، ولا عددا معينا من الصفحات يجب بلوغه، أو عدم تجاوزه، لكنه ومن خلال الأخطاء الشائعة التي وقع فيها بعض الباحثين، ومن خلال توجيهات المشرفين والممتحنين والمناقشين، ومن خلال نصائح بعض المختصين، يتضح بأن عدد صفحات المقدمة يجب أن يتناسب مع عدد صفحات البحث، فلا يمكن أن

يكون عدد صفحات المقدمة عشرة لبحث لا تتجاوز عدد صفحاته المئة أو أقل من ذلك بكثير أو قليل، ولا ألا يتعدى صفحتين أو ثلاث لبحث يتجاوز عدد صفحاته 300 أو 400 وبالتالي فالمعمول به، أن تكون صفحة لكل 25 أو 30 صفحة وبالتالي لبحث يتكون من 40 صفحة يكفي أن تتكون المقدمة من صفحتين وعلى الأكثر 3 صفحات، وبالتالي البحث الذي تتعدى صفحاته 300 وتقل عن 400 فيكفي أن يتراوح عدد صفحات مقدّمته 12 أو 13 صفحة وقد يقل أو يزيد قليل.

ومن المفيد أن يعلم الباحث بأنّه من الأنسب منهجيا والأصح موضوعيا أن يتساوى عدد صفحات المقدمة مع عدد صفحات الخاتمة ويتناسب معه، وإن كان هناك فرق فيسعى بألا يكون شاسعا، وأن مقدمة البحث تكون نكرة، أي لا يقال المقدمة ولا تكتب معرفة بل الصحيح أن تكتب نكرة أي مقدمة خلافا للخاتمة التي تنطق وتكتب معرفة أي الخاتمة.

وتلك الملاحظات هي اختلافات أنتجها التطور العلمي والاجتهادات، فلكل حججه، مبرراته، وقناعاته. 3

3 -كتابة خاتمة البحث: خلافا لمقدمة البحث وكما سبق بيانه تكتب معرفة الخاتمة) ويضمنها الباحث جملة النتائج التي توصل إليها كحل للإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية متبوعة بجملة الاقتراحات لإزالة العقبات التي حالت دون التطبيق السليم للقانون ما دام الأمر يتعلق بدراسة قانونية.

وفي كل مراحل الكتابة لابد على الباحث من الالتزام بخصائص البحث العلمي السابق بيانها.

4 -كتابة قائمة المصادر والمراجع: في آخر البحث يدوّن الباحث قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها بجميع بياناتها على النحو السابق بيانه ويرتبها كما يلي:

ا. المصادر

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : السنة النبوية

ثالثا: المعاجم

رابعا: أمهات الكتب

.قائمة المراجع

باللغة العربية

أولا : القوانين.

أ - الدساتير

ب الاتفاقيات الدولية.

ج- القوانين العضوية

د – القوانين والأوامر

ه -المراسيم الرئاسية

و- المراسيم التنفيذية

ز- قرارات وزارية

ح – القرارات الوزارية

ط- القرارات والمناشير والتعليمات

ي - الأحكام القضائية

ثانيا: الكتب

ثالثا : الرسائل الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

ب- مذكرات الماجستير

ج- مذكرات الماستر

رابعا : المقالات العلمية

خامسا - المداخلات والندوات

سادسا : المقابلات

سابعا: المواقع الالكترونية

ملاحظة: ترتب المراجع ترتيبا أبجديا داخل كل فئة مع إعادة التعداد من 1 إلى آخر رقم، أما القوانين ترتب من الأقدم إلى الأحدث أو العكس المهم توحيد الطريقة المتبعة، كما يشترط كتابة صفحات المقال وموقعها في المجلة مثلا إذا كان المقال المعني يبدأ من الصفحة 50 وينتهي في الصفحة 70 يكتب بعد بياناته، ص ص . 50 70 . ويكتب بعد تدوين الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة، أي متى تصفح الباحث ذلك الموقع.

5 -كتابة فهرس المحتويات: يقصد بالفهرس قائمة المحتويات أو الخطة المفصلة بجزئياتها المتبعة، يذكر فيه العنوان مع الصفحة الموافقة لموقعه في المتن، وقد يكتب الفهرس آخر البحث، وهناك من يكتبه بعد المقدمة.

6 -كتابة ملخص البحث: يعتبر ملخص البحث حوصلة عما تم تناوله الباحث في بحثه غالبا لا يتعدى البضع فقرات التي لا تتعدى في مجملها الصفحة، ويترجم إلى إحدى اللغات الاجنبية الفرنسية أو الانجليزية في الدراسات القانونية، ويجد مكانه في آخر البحث ولا يرقم، وهناك من الأقسام والكليات من تشترط طبعه على الصفحة الثانية من الغلاف حيث تخصص الأولى للواجهة.

سابعا: قواعد الاقتباس :

ذلك فيما يخص كتابة مقدمة البحث، وفيما يتعلق بمتنه يبدو أسهل إذا ما أتم الباحث (الطالب) المرحلة السابقة بنجاح وخزن معلوماته بدقة، وبالتالي فكتابة البحث تتم بتدوين المعلومات المخزنة أول بأول حسب الخطة المتبعة وعناصرها، ويستخدم في ذلك طريقة الاقتباس بنوعيه المباشر وغير المباشر.

فالإقتباس المباشر: يعني النقل الحرفي لما تم تخزينه كما هو موجود في المصدر أو المرجع دون زيادة أو نقصان أو تصرف، ولا يعني ذلك كتابة كل الفقرة مثلا إذا أراد تخطي بعض الفقرات فيكتب مكانها نقاط (...)، ويكون ذلك في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والمواد القانونية، أو مقولات مشهورة، أو التعريفات وغيرها، وينصح في هذا المقام عدم الإكثار من الإقتباس الحرفي فكلما كثر قلت شخصية الباحث واندثرت في البحث.

أما الاقتباس غير المباشر : فيعني نقل الفكرة من مصدرها وإعادة صياغتها بأسلوب الباحث.

وسواء كان الاقتباس مباشرا أو غير ذلك لابد من توثيق ما تم اقتباسه، أو ما يعرف بالتهميش، حيث يشير في المتن وبعد نهاية كل فقرة أو فكرة برقم يستحسن أن يكون بين قوسين، ثم ينتقل إلى الهامش ويدون المعلومات الخاصة بصاحب العمل والعمل، ثم يحدد رقم الصفحة (ص)، أو الصفحات (ص ص) أي من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا المقتبس منها،

1- وظائف الهامش

يرتبط الهامش بمدى محافظة الطالب على الأمانة العلمية المطلوبة في البحث العلمي القانوني، ومع ذلك تتمثل أهم وظائفه فيما يلي:

- الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث رأيا أو فكرة أو معلومة.

- ترجمة بعض الأعلام فيمكن أن يكون الهامش محلا للتعريف بشخصية معينة وإعطاء لمحة وجيزة عن سيرتها الذاتية وهنا لا ينبغي أن يكون الإشارة إليها برقم عادي كالذي يوضع عند الإشارة للمصدر أو المرجع، بل تميز هذه الأعلام بعلامة نجمة مثلا (*) فإذا وردت ترجمة أخرى لعلم آخر في نفس الصفحة كانت الإشارة له بنجمتين (**) وهكذا.

- توضيح بعض المفردات وهو ما يسمى بالهامش التفسيري، ويستعمل في حالة ما إذا أراد الباحث إعطاء توضيح المصطلح أو عبارة معينة دون قطع استرسال الفكرة التي أوردها في المتن ويستعمل في هذه الحالة أيضا إشارة (*) كما في هامش تعريف الأعلام ويقال في هذا الشأن نفس ما قيل أعلاه.

- إعطاء بعض التعريفات اللغوية لبعض المصطلحات الثانوية: وهو ما يسمى بالهامش التعريفي، ويستعمل في هذه الحالة أيضا إشارة (*) كما في هامش تعريف الأعلام ويقال في هذا الشأن نفس ما قيل أعلاه، الإشارة إلى النصوص القانونية المقارنة كالتشريعين المصري أو الفرنسي مثلا.

-الإحالة إلى مراجع معينة للاستزادة يشير الباحث في هذه الحالة إلى مراجع أخرى للإطلاع أكثر، ويستعمل عبارة للمزيد من التفصيل ينظر .... وتذكر المراجع المحال عليها الإحالة إلى صفحات أو فقرات أخرى داخل البحث حيث يقوم الباحث بتنبيه القارئ إلى موضوع معين تناوله في بحثه سواء في موضع سابق أو لاحق.

-تصحيح كلمة أو فكرة معينة وردت خاطئة في النص المقتبس حرفيا.

- إيراد النص الأصلي الأجنبي إذا استعان الباحث بمرجع أجنبي يقوم بترجمة الجزء الذي يهمه في المتن للغة العربية ويمكنه أن يدرج النص الأصلي باللغة الأجنبية في الهامش.

2- كيفية توثيق مختلف المراجع والمصادر في الهامش:

تختلف طريقة التهميش باختلاف الوثيقة العلمية التي اعتمد عليها الطالب في اقتباس الأفكار أو المعلومات التي استعملها في بحثه، وسنتطرق فيما يلي لكيفية تهميش كل من الكتب المقالات المداخلات العلمية المذكرات والرسائل الجامعية، النصوص القانونية القرارات القضائية....إلخ

أ- الكتب:

يقوم الطالب بتوثيق المعلومات الخاصة بالكتاب في الهامش كما يلي: ذكر رقم الإحالة متبوعا باسم ولقب المؤلف متبوعا بفاصلة، اسم المؤلف متبوعا بفاصلة، ذكر رقم المجلد أو الجزء إن وجد وإلا ننتقل ، إلى المعلومات الموالية مباشرة)، رقم الطبعة . دار النشر، سنة النشر، مدينة النشر، وننتهي برقم الصفحة. مثال توضيحي

(1)عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، المجلد الثاني - نظرية الالتزام بوجه عام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 763.

(2)محمد سعيد جعفور، **مدخل إلى العلوم القانونية الجزء الأول الوجيز في نظرية القانون**، الطبعة التاسعة عشرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص73.

(3)مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ، 2000، ص. 17.

(4) Rémy CABRILLAC, Droit des obligations, 5eme édition, DALLOZ, Paris, 2002, p.45.

أما إذا كان الكتاب قد كتب بلغة أجنبية في أصله وتمت ترجمته إلى اللغة العربية، فتوثيق المعلومات الخاصة به يكون في الهامش كما يلي: بعد ذكر رقم الإحالة نكتب اسم المؤلف الأصلي، عنوان الكتاب مترجما، عبارة "ترجمة" مع ذكر اسم المترجم أو الهيئة المترجمة، ثم باقي المعلومات الخاصة بتهميش الكتاب المشار إليها أعلاه، وكمثال توضيحي هنا نورد

(1)بيكاريا تشيزاري، **الجرائم والعقوبات**، ترجمة يعقوب محمد حياتي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الكويت 1985 ، ص 10

ب- المقالات:

قد تكون المقالات عبارة عن بحوث نشرت في مجلات أو دوريات، وفي جميع الأحوال تتمثل البيانات الأساسية التي توثق في الهامش فيما يلي: بعد ذكر رقم الإحالة يذكر اسم ولقب كاتب المقال متبوعا بفاصلة عنوان المقال بين مزدوجين اسم المجلة أو الدورية تحته خط اسم الهيئة التي تصدر المجلة متبوعا بفاصلة، رقم العدد بعده فاصلة، تاريخ نشر المقال بعده فاصلة ورقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها، ومثالها:

(1)ناصري مريم " مبدأ الاختصاص العالمي ودوره في إضفاء الفعالية على قواعد القانون الدولي الإنساني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد التاسع عشر المجلد الأول)، جوان 2014، ص 24-25

2)) Joe VERHOEVEN, « Le crime de génocide originalité et ambigüité, **in RBDI**, Bruxelles, 1991/1, p.21.

.كما قد يصنف البحث المنشور ضمن مؤلف جماعي يضم مجموعة من البحوث المجموعة من الباحثين ضمن المقالات ويتم توثيقه في في الهامش : كما يلي:

(1)صلاح الدين عامر . " التفرقة بين ا المقاتلين وغير المقاتلين "،في مؤلف جماعي بعنوان دراسات في القانون الدولي الإنساني تقديم مفيد شهاب دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص 99

ج -المداخلات العلمية:

قد يستعين الطالب بمداخلات علمية لأحد الباحثين شارك بها كأوراق بحثية في ملتقيات أو ا أيام دراسية أو ندوات فيقوم الباحث بتوثيقه من حيث ذكر المعلومات الخاصة بالمؤلف والمؤلف كما في المقال، لكن يضيف المعلومات التفصيلية الخاصة بالتظاهرة العلمية والمثال التالي يوضح ذلك:

(1) ناصري مريم، " المحاكم الجنائية المدولة ودورها في إقامة عدالة ما بعد النزاعات المسلحة - مع دراسة تطبيقية المحكمة سيراليون الخاصة". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة باتنة 1. الموسوم بعنوان: العدالة الانتقالية: تجارب دولية مختارة يومي 23/24 فيفري 2016، ص 9

د - المذكرات والأطروحات الجامعية:

قد يستعين الطالب بمذكرة ماستر أو ماجستير، كما قد يستعين بأطروحة دكتوراه، فيتعين عليه أن يوثق المعلومات الخاصة بها كما يلي في هامش الصفحة بعد ذكر رقم الإحالة يكتب اسم و لقب الطالب أو الباحث مقدم البحث متبوعا بفاصلة، ثم عنوان المذكرة أو الأطروحة تحته خط وبعده فاصلة، تحديد طبيعة البحث (ماستر، ماجستير أو دكتوراه متبوعا بفاصلة، اسم الجامعة أو مؤسسة التعليم العالي التي يتبعها الباحث متبوعا بفاصلة، اسم الكلية أو المعهد الذي نوقش البحث أمامه بعده فاصلة، تاريخ المناقشة متبوعا بفاصلة، وأخيرا رقم الصفحة متبوعا بنقطة، وكمثال توضيحي نورد ما يلي:

(1) بقة عبد الحفيظ، **الحماية القانونية للعامل في ظل الخوصصة والتسريح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2012-2013، ص 300

(2)ناصري مريم، **فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2009-2010، ص 200

هـ - القرارات القضائية:

تمثل القرارات القضائية الجانب العملي للبحث القانوني، ويتم توثيقها في الهامش كما يلي: ذكر الجهة القضائية مصدرة القرار الغرفة صاحبة الاختصاص (الغرفة الاجتماعية الجنائية المدنية...). رقم الملف تاريخ القرار، ذكر أطراف النزاع، مصدر القرار(عنوان المجلة، رقم العدد وتاريخه الصفحة بعدها نقطة، ونوضح ذلك بمثال كما يلي:

(1)قرار صادر عن المحكمة العليا، الغرفة الاجتماعية، ملف رقم 184972 ، بتاريخ 15 فيفري 2000 قضية ب . إضد أب ومن معها المجلة القضائية، العدد الأول، 2001، ص155.

و- النصوص القانونية:

كثيرا ما يستعين طالب القانون بالنصوص القانونية في بحثه باعتبارها من أهم الأدلة والحجج والبراهين التي يدعم بها دراسته ويكون توثيقها بنفس الطريقة التي وردت بها في الجريدة الرسمية، حيث يراعي الباحث ما يلي: بعد ذكر رقم الإحالة في الهامش يذكر طبيعة النص القانوني (قانون، أمر مرسوم رئاسي مرسوم تنفيذي .... ثم رقمه في شكل ثنائية مرتبة طرفها الأول يشير إلى سنة صدور القانون ويشير الطرف الثاني إلى رقم تسلسلي معين ويفصل بين الطرفين مطة(tiret -) ثم تاريخ النص القانوني

ومضمونه (لا تفصل الفواصل بين كل المعلومات السابقة متبوعا بفاصلة، وبعدها يذكر رقم الجريدة الرسمية التي تضمنت النص القانوني وتاريخ الجريدة الرسمية مثال:

(1أمر رقم 15-02 مؤرخ في(23 جويلية 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجريدة الرسمية العدد 40 بتاريخ 23 جويلية 2015

(2) قانون رقم 15-12 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية العدد 39، بتاريخ 19 جويلية 2015.

أما الدساتير وتعديلاتها فيتم توثيقها في الهامش بنفس الطريقة التي وردت بها في الجريدة الرسمية، مثلا:

(1) المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 76، بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

(2) قانون رقم : 16-01 المؤرخ في 6 مارس 1916 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، بتاريخ 7 مارس 2016

ز - وثائق علمية أخرى:

قد يجد الطالب مصدر معلوماته في وثائق علمية أخرى مثل:

1 - التقارير الدولية:

بعد رقم الإحالة عنوان التقرير بين مزدوجين وبخط سميك Engras الجهة المصدرة للتقرير : الوثيقة التي صدر بها، مثلا:

(1) " حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، تقرير صادر عن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 26 نوفمبر 2002 وثيقة رقم: (5/2002/1300)

2- المطبوعات في شكل محاضرات:

ويتم توثيقها كما في المثال التالي

(1)بقة عبد الحفيظ، محاضرات في أحكام الالتزام، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2012-2013، ص 30

3-المقابلات الشخصية:

رقم الهامش متبوعا بعبارة مقابلة مع (اسم ولقب الشخص)، الوظيفة، مكان المقابلة وتاريخها، وعلى الباحث أن يستأذن من الشخص الذي أجريت المقابلة معه قبل نشرها واستخدامها في بحثه، لذلك يذكر عبارة (أذن بنشرها) في آخر المعلومات الموثقة في الهامش الخاصة بالمقابلة، والمثال التالي يوضح ذلك:

(1)مقابلة مع د/ عميروش بوشلاغم، مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، مكتب المدير بمقر الإدارة المركزية بتاريخ: 04 ديسمبر 2024 (أذن بنشرها).

4- المو اقع الالكترونية:

كي يستعين الطالب بالمعلومات المتوفرة على الـ الانترنت يجب أن يكون الموقع الالكتروني متخصصا وموثوقا منه، ويذكر الطالب المعلومات المتوفرة لديه حول المرجع المستعمل، إضافة إلى العنوان الالكتروني وتاريخ دخول الموقع، مثال :

(1) انظر المؤتمر الدولي بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة من العراق والمنعقد في مدينة ليون الفرنسية في الفترة 5-6 ماي 2003 فعاليات المؤتمر متوفرة على موقع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) .www.interpol.net :اطلع عليه بتاريخ 12/12/2003

تكتب بيانات المرجع أو المصدر كاملة على النحو السابق بيانه إذا ما تم استعمالها لأول مرة، ثم بعد ذلك وعند الإستعمال الموالي للمرجع أو المصدر لا تعاد كتابة تلك البيانات فيكتفي الطالب (الباحث) بتدوين اسم الكاتب ثم تتبع بالمرجع نفسه إذا ما تم الاقتباس من نفس المرجع مباشرة، أي مثلا التهميش 1 و 2 مأخوذان من نفس المرجع وليس بينهما مرجع فاصل وفي نفس الصفحة، أما إذا كانا في صفحتين متتاليتين فيكتب نفس المرجع السابق، بمعنى يجب أن يكون آخر مرجع في الصفحة السابقة وأول مرجع

في الصفحة التي تليها، وإن كان بينهما مرجع أو مصدر فاصل فيكتب المرجع السابق، ثم رقم الصفحة، ونفس الأمر بالنسبة للمصادر الفرق هو كتابة كلمة المصدر بدلا من المرجع ذلك فيما يخص الإقتباس أما فيما يتعلق بكتابة الأفكار والمعلومات من إنتاج الباحث فلا تهمش، لأنها نتاج عملية التحليل والمناقشة لما تمت الإستعانة به. وسنوضح هذه الحالات على النحو الآتي

3- القواعد المنهجية في تصميم الهامش

من الضروري معرفة أهم القواعد المنهجية المتعلقة بكيفية توثيق المعلومات - الخاصة بمرجع أو مصدر تمت الاستعانة به في الهامش حيث أنه لا بد من إنهاء الفكرة أو المعلومة التي اقتبسناها من مرجع معين في المتن برقم تسلسلي يكتب أعلى آخر كلمة وينقل إلى الهامش ليبدأ به توثيق الهامش، ويختلف هذا التوثيق حسب عدة احتمالات أو فرضيات يمكن أن تصادف الباحث عند قيامه بعملية توثيق الهوامش، وهذا على النحو الآتي:

ا -الإشارة للمرجع للمرة الأولى: عند الاستعمال الأول لوثيقة علمية معينة يراعي الباحث كيفية التهميش الخاصة بكل نوع من الوثائق العلمية (كتاب مقال مذكرة، نص قانوني ..... المشار إليها فيما سبق.

ب- حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع وبشكل متسلسل متتالي دون فاصل: فإن توثيق الهامش يكون حسب الحالات التالية:

بعد ذكر رقم الهامش نكتب عبارة المرجع نفسه متبوعا بفاصلة ثم يذكر رقم الصفحة، ومثال ذلك:

(1)عبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام، موفم للنشر الجزائر، 2009، ص 12

(2)المرجع نفسه، ص 15

أما إذا كان المرجع نفسه والصفحة نفسها فيكفي كتابة المرجع نفسه بعد ذكر رقم الهامش.

أما في حالة الاعتماد على مراجع باللغة الأجنبية، ففي هذه الحالة تذكر كلمة (Ibid اختصارا لمصطلح Ibidem وهو مصطلح لاتيني معناه Ibid. C'est le terme utilisé dans les références d'un document stable, pour éviter la répétition lorsque la même source a été citée dans la référence précédente. والمقصود بها المرجع نفسه، ومثال ذلك:

(1) Antonio CASSESE, International criminal law, Oxford university press, New York, 2003, p.96.

(2) Ibid, p. 100.

ج- حالة تكرار الإشارة إلى مرجع استعمل مسبقا ولكن بشكل غير متتالي: في حالة ذكر معلومات أو أفكار أو آراء في المتن اقتبست من مرجع سبق وأن استعمل وتمت الإشارة إلى المعلومات الخاصة به وتوثيقه في هامش سابق، ولكن بشكل غير متسلسل أي كان هناك فاصل بين ذكره الأول وذكره في المرات اللاحقة، فإننا نكتب في الهامش نفس رقم الإحالة الوارد بالمتن ومن ثم اسم المؤلف متبوعا بفاصلة، ثم عبارة المرجع السابق (تعويضا لعنوان المؤلف والمعلومات الخاصة بالناشر) متبوعا بفاصلة، لتنتهي برقم الصفحة، ومثال ذلك:

(1) عبدا الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 12.

(2)عبد القادر عدو، مبادئ قانون العقوبات الجزائري - القسم العام. نظرية الجريمة نظرية الجزاء الجنائي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 55

(3)د/ عبد الله أوهايبية المرجع السابق، ص 20

(4)د/ عبد القادر عدو المرجع السابق، ص 60

أما إذا كان المرجع باللغة الأجنبية بالنسبة لنفس الحالة، أي . حالة تكرار الإشارة إلى مرجع استعمل مسبقا ولكن بشكل غير متتالي، فإننا نتبع نفس الأسلوب في التهميش مع تعويض عبارة " المرجع السابق الواردة بالعربية إلى عبارة "Op.cit " باللغة الأجنبية وهي كلمة أصلها يوناني opere citato أو opus citatum ومعناها indique un ouvrage cité précédemment ومثال ذلك :

(1) Antonio CASSESE, International criminal law, Oxford university press, New York, 2003, p.96.

(2)د/ عبد الله أوهايبية المرجع السابق، ص 20

(3) Antonio CASSESE, Op.cit, p. 100.

د -حالة وجود أكثر من مرجع أو مصدر المؤلف واحد: في حالة الاقتباس من أكثر من مرجع لنفس المؤلف لا بد من تمييز المرجع الذي تمت الاستعانة به، حيث تراعى قاعدة الإشارة إلى تفاصيل المرجع أو المصدر عند الاستعمال الأول له، لكن في حالة معاودة استعمال أحد المؤلفات التابعة لنفس المؤلف مرة ثانية لابد من إزالة اللبس والغموض بتحديد المرجع المستعمل بدقة، فنقوم في الهامش بذكر رقم الإحالة وبعده اسم المؤلف متبوعا بفاصلة، ثم كتابة عنوان المؤلف متبوعا بفاصلة، ثم نكتب عبارة المرجع السابق متبوعا بفاصلة، وننهي الهامش برقم الصفحة، ومثال ذلك:

(1)د/ عمر سعد الله، قراءة حديثة للقانون الدولي الإنساني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016، 100

(2)د/ عبد الله أوهايبية المرجع السابق، ص 20

(3)د/ عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني الممتلكات المحمية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008، ص 22

(4)د/ عبد القادر عدو المرجع السابق، ص 60

(5)د/ عمر سعد الله، قراءة حديثة للقانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 102

(6)د/ عمر سعد الله القانون الدولي الإنساني الممتلكات المحمية المرجع السابق، ص 33

ملاحظة بالنسبة لعنوان المؤلف - في هذه الحالة الأخيرة: بالنسبة لعنوان إذا كان طويلا، يمكن الاكتفاء بذكر الكلمة الأولى منه متبوعا بثلاثة نقاط مثال:

(1)د/ عمر سعد الله ، قراءة .... المرجع السابق، ص 102.

(2)د/ عمر سعد الله القانون .... المرجع السابق، ص 33

هـ- حالة تعدد المؤلفين لمرجع واحد: وجود مرجع اشترك : في تأليفه أكثر من شخص، في هذه الحالة تذكر أسماء جميع هؤلاء المؤلفين عند ذكر المرجع لأول مرة، متبوعا ببقية المعلومات الخاصة بالمرجع - كما سبق وأشرنا إليها، ومثال ذلك:

(1) عبد المجيد الحكيم و عبد الباقي البكري و محمد طه البشير، القانون المدني وأحكام الالتزام، الجزء الأول، مطابع التعليم العالي، بغداد،1980 ، ص15.

لكن عند تكرار الإشارة لهذا المرجع فيمكن اللجوء إلى أحد الحلول:

1-ذكر الأسماء كاملة (رغم صعوبة وثقل ذلك على الطالب، مثلا:

(1)عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري و محمد طه البشير المرجع السابق، ص 20

2-ذكر الألقاب فقط، مثلا الحكيم والبكري والبشير، المرجع السابق، ص 23.

3-ذكر اسم | المؤلف الأول متبوعا بعبارة " وآخرون" ، وهي الطريقة الأكثر استعمالا، مثلا:

(1)عبد المجيد الحكيم وآخرون . المرجع السابق، ص 20

و على كل على الباحث أن : يوحد النهج الذي يتبعه على مدى صفحات البحث ولا يستعمل أكثرمن طريقة في هذه الحالة حتى لا يخل بمنهجية البحث العلمي القانوني.